

التراث النحوي واللسانيات

د. جلول تهامي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط - الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019-05-20 تاريخ القبول: 2019-05-23 تاريخ النشر: 2019-05-31

الملخص بالعربية:

الهدف من هذا المقال البحث في مقابلة بين النحو العربي القديم واللسانيات الحديثة، في محاولة لتقصي ما جادت به الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ف"النحو" و "تجديد النحو" و"اللسانيات" مصطلحات تتجاوزها كتب اللغة على اختلافها بمفاهيم مختلفة ومتباينة، لكن الحقيقة التي لا بد أن نقف عليها هي توطين النظرة اللسانية العربية بمختلف توجهاتها النظرية والمنهجية في الوسط اللساني المتداول عالميا، فقد تزعم دي سوسير علم اللغة البنوي وأرسى قواعده في علم اللسانيات، فهو أول من دعا في محاضراته إلى دراسة اللغة من منظور علمي بحت متبعا لذلك المنهج الوصفي الذي يبحث في قوانين اللغة ونظامها بعيدا عن المعيارية أو الفيلولوجيا، ولقد كانت محاضرات دي سوسير دفعة قوية لحركية الدراسات اللغوية الغربية، فتعددت الرؤى والنظريات التي انبثقت عنها مدارس لسانية مختلفة، غير أن ما ركزنا عليه هو موضع النحو العربي من هذه المدارس، وفي أمريكا ومنذ ظهور كتاب "البنى التركيبية" ل"تشومسكي" سنة 1957 تغير اتجاه البحث اللساني وتغيرت أهدافه، فأصبحت الغاية من البحث اللساني هي تفسير الظاهرة اللغوية بدلا من وصفها، ولما كان النحو مناط البحث في كل تراث لغوي بشري، أو بالأحرى محور البحث اللغوي في كل اللغات، صيغ له العديد من النظريات، ودارت حوله جل المناقشات،

وانصبت عليه كثير من النقودات، ثم إن كلا الاتجاهات اللسانية غايتها واحدة وهي الكشف عن خبايا الملكة اللسانية البشرية، غير أن الخلاف بين الوجهتين ينحصر في المنطلق أهو الجملة كبنية مجردة، أم الجملة وارتباطاتها المتعددة بما قبلها وما بعدها وما يحيط بها من المواقف الخارجية، ومن هنا وصفت معايير النحو الصوري بأنها غير كافية لحصر المعاني الممكنة للكلام.

الكلمات المفتاحية: النحو، اللسانيات، القواعد النحوية.

Article summary:

The purpose of this article is to research an important concept related to linguistics, grammar, which are found in the language books, but whose meanings are different. The truth we want is to place the Arabic linguistic view in the world. Ferdinand de Saussure is the first to call in his lectures to study the language of scientific study, based on the descriptive approach, different theories that emerged from different language schools, what I focused on them from these schools are schools that have a functional orientation.

In America, the book "Structural Structure" of "Chomsky" in 1957 changed the direction of linguistic research, and changed its objectives. The purpose of the linguistic research was to explain the linguistic phenomenon, not describe it as the field of research in every human linguistic heritage, It has many theories, and has been around many discussions, and criticism, that the structure and functionalism have one goal, the disclosure of the competence of the human language, but the difference between the two theories is the principle, the sentence as an abstract structure, or the sentence and its links before and after and the surrounding external positions , Hence the description of the grammatical parameters as not not enough to limit the possible meanings of speech.

key words: Grammar, linguistics,. Language competence.

مقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعده:

فقد اشتغل الباحثون في اللغة على دراسة الملفوظ من القول والكشف عن الروابط بين الخطاب وحيثيات إنتاجه، من اللفظ أصله وفصله وصرفه وصيغته، إلى المعنى قريبه وبعيده، مؤوله وصريحه، وانتهاء بمقام القول من مقاصد مخاطبه ومكونات مخاطبه المعرفية، ولعل الإحاطة بهذا كله تحفظ القائل من لحن القول لتأخذ بلسانه إلى فن القول.

تلكم هي المباحث التي يمكن للدارس وفق المناهج اللسانية المختلفة تتبعها لاستكناه الصلات القائمة بين مباني اللغة ومعانيها وأغراض مخاطبيها ومعارف مخاطبيها، وهذا ما تسعى إليه الدراسات اللغوية العربية وغير العربية.

وفي نحو اللغة العربية اعتنى النحاة العرب عناية كبرى بأواخر الكلم من إعراب وبناء وكذا العلاقات الظاهرة بين الكلمات، كما اعتنى البلاغيون بجوانب أخرى لا تقل أهمية عن الإعراب والبناء، فقد بحثوا في التقديم والتأخير والتعريف والتنكير، والتوكيد، والفصل والوصل، والخبر والإنشاء، والحذف والذكر وغيرها من مباحث البلاغة العربية، وهذه الدراسات كلها نحوية كانت أم بلاغية عرضت في طياتها الكثير من المسائل المتعلقة بالمعنى.

ومعلوم أن للنحو العربي حظًا وافرا من البحث والدراسة في التراث العربي حتى قيل: "إن النحو قد نضج حتى احترق"، لكن المعاني النحوية الواردة في تعبيرات يتوالد بعضها من بعض ويشابه بعضها بعضا ليست استزادة في عدد جمل اللغة، ولا استكثارا من التعابير الجائزة، فلا يمكن تكرار المعنى في صور لفظية مختلفة، كما لا يمكن أن تؤدي التعابير المتشابهة نفس الدلالة المعنوية، فإن جاز لك أن تختار بين تعابير متعددة حق لك أيضا أن تختار ما يلزمك للمعنى الذي تريده وتقصده، فكل عدول في المبنى يتبعه عدول في المعنى.

لقد مرت اللسانيات الغربية بمراحل شتى ابتداء من الفكر السوسيري وانتهاء إلى ما وصلت إليه النظرية التبليغية التواصلية، وكانت هذه المراحل بمثابة ثورات متعاقبة في الدرس اللساني

المعاصر لكنها -وإن اختلفت مشاربها- تخرج من مشكاة واحدة هي فلسفة اللغة، ولعل أهم ما يدور البحث حوله في فلسفة اللغة "المعنى"، لذا التزم اللسانيون الوقوف على الرؤى الفلسفية لمختلف النظريات التي تناولت المعنى، فالكلمات تشير إلى أفكار، والأفكار ليست إلا معانٍ للكلمات.

إن هذا التفكير الفلسفي دفع بالمدارس اللسانية إلى أن تتجاوز في كل مرحلة النظرية الإشارية للمعنى والتي يرى أصحابها أن كل قضية مؤلفة من أسماء وأن معنى الاسم هو مسماه ذاته، ففي كل مرحلة من مراحل تطور الدرس اللساني الغربي يظهر تيار لساني يتبنى دراسة اللغة من جانب معين، ويمكن تقسيم النظريات اللسانية المعاصرة باعتبار تصورها لوظيفة اللغات الطبيعية إلى نظريات لسانية صورية تعتبر اللغات الطبيعية أنساقاً مجردة يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، ونظريات لسانية وظيفية تعتبر اللغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية "التواصل"، وفيما يأتي سنحاول أن نقدم هذه التيارات اللسانية ونموضعها في مناهج البحث في اللغة بدءاً من البنية ومروراً بالتوليدية التحويلية وانتهاءً بالتداولية حيث ستركز اهتمامنا على النحو العربي باعتباره الدرس اللغوي العربي الأكثر أهمية لدى الباحثين في اللغة العربية.

أولاً: أهداف البحث:

لا شك أن حركة التأليف في النحو واللسانيات عجت بما يسميه أصحابه "تيسير النحو، تبسيط النحو، المعنى النحوي، النحو الوظيفي"، وكذا البحث في النظريات اللسانية للغات البشرية قديماً وحديثاً، فشد نظري هذه المصطلحات التي ما لبثت أن تصبح ملاصقة لمصطلحي النحو العربي واللسانيات العربية، وقد بدا لي أن تيسير النحو يأتي في كتب النحو تارة وفي بحوث اللسانيات العربية تارة أخرى فأردت أن أبحث في حيثيات النحو العربي في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة وعلاقة التراث النحوي باللسانيات عامة واللسانيات العربية خاصة.

ثانيا: مشكلة البحث:

- هل يمكن أن يكون البحث في النحو العربي واللسانيات العربية من صميم التحليل اللساني بمفهومه العلمي الدقيق؟

ثالثا: منهج الدراسة:

يتناسب هذا البحث والمنهج الوصفي والاستقرائي التحليلي، فأما الأول فلتقتضي التراث النحوي ومنهج البحث في اللسانيات، وأما الثاني فللوقوف على الرؤى اللغوية و الأصول اللسانية للنحو العربي واللسانيات العربية.

رابعا: الدراسات السابقة:

البحث في النحو واللسانيات مبسوط في كتب اللغة جميعها مبثوث في طياتها، لكن البحث في النحو العربي من وجهة نظر لسانية يلقي سجالا كبيرا بين الدارسين العرب.

خامسا: خطة البحث:

لهذا البحث مقدمة، وثلاثة مباحث، ثم خاتمة، ففهرس للمصادر والمراجع.

فأما المقدمة ففيها:

أولا: أهداف البحث.

ثانيا: مشكلة البحث.

ثالثا: منهج الدراسة.

رابعا: الدراسات السابقة.

خامسا: خطة البحث.

- المبحث الأول: مناهج البحث اللغوي لدى الغرب.
- المبحث الثاني: التراث النحوي واللسانيات.

- المبحث الثالث: ربط النحو العربي بالمنهج الحديثة.
- خاتمة: وفيها حوصلة ما دار البحث حوله.
- قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مناهج البحث اللغوي لدى الغرب:

تبسط الظاهرة اللغوية أمام الفكر البشري منذ القديم صنفين من القضايا، فأما الأولى فتتمثل في عناصر اللغة باعتبارها نظاما مخصوصا له مكوناته الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، لكل منها فرع مختص من فروع الدراسات اللغوية وهذا هو الجانب النوعي في دراسة اللغة باعتبار أن هذه العلوم متعلقة بكل لغة، وأما القضية الثانية فتتصل بالمشاكل المبدئية التي يواجهها الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية مطلقة¹.

فاللسانيات ليست هي العلم الوحيد الذي اتخذ من اللغة البشرية موضوعا للبحث، فهي لا تكتسب أهميتها من اكتشافها لمادة اللغة، وإنما من إقامتها جوهر تعريفها للظاهرة اللغوية على مفهوم العلامة، فهي تعتبر اللغة ((مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة من العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاتها...والعلامة تشكّل لا يستمد قيمته ولا دلالاته من ذاته وإنما يستمدّها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى))².

لكن البحث في المسائل اللغوية يتدرج ((من تحديد الكلام وضبط خصائصه إلى تحسس نواميسه المحركة له حتى يقارب مسائل أكثر تجريدا وأبعد نسبية كقضية أصل اللغة، وعلاقة الكلام بالفكر، وتفاعل اللغة بالحضارة الإنسانية، فضلا عن مشكل الدلالة اللغوية ذاتها وكيف يحدث إدراك العقل لمعاني الألفاظ، وقد أوكل العرف البشري دراسة هذه القضايا إلى الفلاسفة منذ ازدهار الحضارة اليونانية حتى عد خوض اللغويين فيها تطرقا لهاورائيات))³.

ولذلك قامت اللسانيات المعاصرة على دعائمين أساسيتين هما:⁴

- تحسس نواميس الكلم بقطع النظر عن تجسده النوعي لأي لغة ما.

- السعي إلى إدراك الموضوعية العلمية في تشریح الظاهرة اللغوية.

1. اللسانيات البنوية:

في العصر الحديث يعد دي سوسير أول من شق الطريق نحو ضرورة إعادة النظر في مناهج التفكير اللغوي فكان بهذا من أوائل المؤسسين لعلم اللغة بالمفهوم الحديث، حيث بلغ كتابه "محاضرات في اللسانيات العامة" قيمة كبيرة في اللسانيات الحديثة قبل هذا العصر، فقد ساعد في تحديد مجرى لسانيات القرن العشرين والابتعاد بها كلياً عن مناهج اللسانيات التاريخية⁵، وإعادة النظر فيما تركه الباحثون السابقين، ((وما كانت في الحقيقة إعادة نظر فحسب بل ثورة على المفاهيم والأساليب المسلمة التي ما كان يجرؤ أحد قديماً على جدالها وإنزالها من مستوى التقديس الأعمى إلى مستوى النظر والتمحيص))⁶.

هذه الثورة في مجال البحث اللغوي أفرزت رؤى مناهضة للنظرية اللغوية الغربية القديمة، حيث اكتسب بعدها علم اللغة الغربي دقة منهجية وضبطاً نظرياً، واستقر على ما يعرف بالمنهج الوصفي الذي يعيب على النحو القديم:

- تعليله للظاهرة اللغوية وإخضاع اللغة لأصول المنطق.
- سن القواعد وفقاً لميول الباحث وفرضها على اللغة فرضاً.
- فرض منطق اللغة اليونانية على اللاتينية دون مراعاة خصوصية الظاهرة اللغوية.

لقد كان هذا المنهج ثورة على المنهج التاريخي الذي سيطر على اللغويين الأوربيين قبل ظهور اللسانيات، فحاول أصحاب هذا المنهج الجديد أن يركزوا على مبدأ العلمية والموضوعية في دراسة اللغة، وأصبحت اللسانيات باعتبارها الدراسة العلمية الموضوعية للغة تقدم على أنها مقابلاً للنحو التقليدي أو القواعد، وثورة على الدراسات التاريخية، وكذا علم اللغة المقارن، ((لقد ألزمتنا ضرورة عرض منهج وصف يغطي -بكيفية منسجمة- مجموع ظواهر اللسان استباق نتائج مجهود جماعي

يهدف -رغم سوء التنسيق- بالنسبة للوحدات الدالة إلى استخراج ما تمثله الصوتيات للوحدات (المتمايزة)⁷.

وعن النحو المعياري يقول دي سوسير: ((إن هذه الدراسة التي بدأها الإغريق وأخذها عنهم الفرنسيون اعتمدت على علم المنطق، وهي تفتقر إلى النظرة العلمية ولا ترتبط باللغة نفسها، وليس لها من هدف سوى وضع القواعد التي تميز بين الصيغ الصحيحة وغير الصحيحة، فهي دراسة معيارية تتعد عن الملاحظة الصحيحة للحقائق، ومجالها محدود ضيق))⁸.

وعن الدراسات الفيلولوجية يقول: ((ليست اللغة الهدف الوحيد لهذه الحركة، فقد اهتم علماء فقه اللغة بتصحيح النصوص المكتوبة وشرحها والتعليق عليها... وكان هدفهم من دراسة المسائل اللغوية مقارنة النصوص التي كتبت في فترات زمنية مختلفة لمعرفة اللغة التي يختص بها كل مؤلف من مؤلفي هذه النصوص))⁹.

كما لم يسلم علم اللغة المقارن من انتقادات ديوسوسير، فرغم اعترافه بفضل الدراسات المقارنة في اكتشاف فرع جديد من فروع اللغة إلا أنه اعتبرها ((لم تفلح في إنشاء علم اللغة الحقيقي، لكونها أهملت البحث في طبيعة الموضوع الذي تدرسه))¹⁰.

واللسانيات بوصفها الدراسة العلمية للغة يعني أنها العلم الذي يتناول اللغة البشرية برؤية علمية دقيقة تقوم على تقصي الظواهر اللغوية، ووصف الواقع اللغوي القائم بذاته وتحليله للوصول إلى الكشف عن القواعد والقوانين المتعلقة بالظاهرة اللسانية المدروسة.

فالجديد في أعمال دي سوسير هو ضبط الكثير من المفاهيم اللغوية والتي عجزت الدراسات التاريخية عن الفصل فيها، وكذلك نجاحه في صرف أنظار الباحثين عن القضايا الفلسفية في اللغة "نشأة اللغة، أي وظيفية أم اصطلاحية؟ أي سابقة للفكر أم الفكر أسبق منها؟..."، وصار اهتمام الدرس اللغوي وصف البنية اللغوية بالنظر إلى اللغة في ذاتها، فهو يرى أن اللغة ليست مجموعة العبارات التي يتفوه بها قسم من الناس بل إنها شيء آخر يربطهم جميعا في إطار منتظم، إنها ((نتاج اجتماعي للملكة اللسان، ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة))¹¹.

فهي نظام من الدلائل راسخ في أذهان الجماعة يمارس عند التلفظ لدى هذه الجماعة من الناس، فهي ليست نتاجا فرديا ولا وجود لها إلا عند الجماعة.

واستطاع دي سوسير رد الكثير من آراء النحو المعياري، وفصل الدرس اللغوي عن العلوم الأخرى، وألقى في حقل الدراسات اللغوية بمبادئ كثيرة ومتنوعة أهمها:

- ثنائية اللغة والكلام.
- إشارته إلى لسانيات الكلام ولسانيات العلامة.
- اعتبارية العلامة اللغوية (المدلول والمدلول).
- ثنائية الزمنية والتزامنية.
- فكره البنوي اعتبر اللغة نظاما مترابط الوحدات.

وبهذا الصدد تركت مهمة اللساني حول استنباط واكتشاف القوانين التي تضبط الظواهر اللغوية لتحديد الانتظام الداخلي من خلال القواعد المحددة لبنية اللغة، ((ولعل هذا الأسلوب في تصور علاقة عالم اللسان بموضوع علمه هو الذي جعل رواد بعض التيارات في تعريفهم الظاهرة اللغوية يتوسلون بمفهوم البنية، مرجحين بذلك عنصر الهوية العضوية على الماهية الوظيفية... إن حد اللغة بأنها علامات منتظمة قد حتم إرساء مفهوم البنية))¹².

ويركز الاتجاه البنوي على تقطيع العبارة اللغوية إلى علامات لغوية دالة وأخرى غير دالة معتمدا مبدأ التدرج من الأعلى تركيبيا إلى الأدنى تركيبيا للحصول على الوحدات الأساسية المكونة للغة ثم البحث فيها لاستكشاف القواعد المنظمة لها والقوانين الداخلة في ضبطها، ((فاللسان أداة تبليغ يتم وفقها تحليل التجربة البشرية -بكيفية مختلفة عند كل قوم- إلى وحدات ذات محتوى دلالي ومركب صوتي هو الكلمات وإن المركب الصوتي يتقطع بدوره إلى وحدات متوالية متميزة هي الصوتيات وتكون بعدد محدود في كل لسان إلا أن طبيعتها وعلاقتها المتبادلة تختلف أيضا من لسان إلى لسان آخر))¹³.

تأخذ البنية بعين الاعتبار الظاهرة اللغوية قصد استخراج المنظومة التي تحكمها، وليس الاعتماد على نظام جاهز معد مسبقا، وقد سار على نهج دي سوسير لغويون كبار من حلقة براغ

وحلقة كوبنهاجن ومارتيني زعيم البنية الوظيفية في فرنسا، ((لأن البحث في اللغة في أوروبا وأمريكا قبل القرن التاسع عشر كان بحثاً ذاتياً أو غير موضوعي، كما كان بحثاً يقوم على التخمين والتأمل العقلي وغير منهجي...أهم ما يعيننا الآن أن علم اللغة - كما نعرفه اليوم- ما هو إلا تطور معارضة واعية لخصائص المناهج التقليدية في الدراسة اللغوية خلال القرون الماضية))¹⁴.

نعم، هذا هو حال الدرس اللغوي في أوروبا وأمريكا آنذاك، ((وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، وبينما كان دي سوسير منهمكاً بصياغة أفكاره في أوروبا، كانت اللسانيات التزامنية تنمو في أمريكا بصورة مستقلة، وبأسلوب مختلف تمام الاختلاف تحت زعامة أحد علماء الإنسان (الأنثروبولوجيا) ويدعى "فرانز بواس"، ولقد فتح بواس أمام علماء اللسانيات الأمريكيين اتجاهها أثبت فيما بعد فائدة كبرى. وبقي هذا الاتجاه دون منازع حتى ظهر تشومسكي على مسرح الأحداث في أواخر الخمسينات))¹⁵.

ولم تبق البنية حبيسة القارة الأوربية فقد تلقف اللغويون الأمريكيون ما جاء به دي سوسير وعلى رأسهم الأنثروبولوجي بواس، والسلوكي بلومفيلد الذي التزم المنهج الوصفي رغم مزاجته بين السلوكية والوصف.

وهكذا أصبحت اللسانيات العلم الذي يهتم بكل اللغات فيدخل تحت طائلتها ((كل النظريات والمفاهيم والمناهج العلمية التي تتناول اللسان كظاهرة موضوعية وتحاول تفسيرها بالاعتماد على التجربة والاستدلال العقلي سواء كان من إبداع اللسانيين الغربيين أو غيرهم))¹⁶.

لكن اللسانيات الغربية في تناولها للغة ركزت على ما هو حديث فقط لأنها اعتبرت الدراسات القديمة مرت بثلاث مراحل أولها النحو المعياري الذي يفرض على اللغة قواعد وقوانين قسرية تعسفية مستعيلة على اللغة، وثانيها مرحلة الفيلولوجيا التي تعود إلى فريديريك أوغست م، 1777 م، وثالثها الفيلولوجيا المقارنة التي ترجع بدايتها إلى فرانز بوب¹⁷، وهذه المراحل الثلاث كلها خارجة عن نطاق اللسانيات التي أسس لها دي سوسير لأنها فاقدة للموضوع والمنهج، خارجة عن المفاهيم السوسيرية.

لقد اعتبر دي سوسير اللغة موضوعا للسانيات ووصفها بأنها نظاما من العلامات، وأن الدراسة العلمية للغة هي التي تدرسها لذاتها ومن أجل ذاتها، بمعنى عزل اللغة عن المؤثرات الخارجية حين نريد استنباط واكتشاف الضوابط والقوانين التي تحكم ظاهرة لغوية معينة للغة معينة، كالبحث مثلا في الكلمة وما يلحق بها من تغيرات يضبطها عندنا علم الصرف، أو كالبحث في العلاقات التي يضبطها علم النحو، وهذا الرؤية السوسيرية أسست لما يعرف باللسانيات البنوية التي كانت ثورة على اللسانيات التاريخية والمقارنة، وهكذا نفهم الأسس النظرية التي تسوغ لنا ما يتواتر في عرف اللسانيات من اعتبار اللغة مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاتها... ولعل هذا الأسلوب في تصور علاقة عالم اللسان بموضوع علمه هو الذي جعل رواد بعض التيارات في تعريفهم الظاهرة اللغوية يتوسلون بمفهوم البنية))¹⁸.

2. اللسانيات التوليدية التحويلية:

بعدها ظهرت المدرسة الوصفية البنوية على غيرها من الدراسات اللسانية الغربية التي بدأت تحييف عن المنهج الوصفي، بل وضافت به ذرعا، جاء تشومسكي بنظرة نقدية ليغير موضوع اللسانيات من اللغة إلى الكلام فيقول: ((إن الموضوع الأول للنظرية اللسانية هو المتكلم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا، والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنه لا يخضع للشروط النحوية غير الملائمة كقصور الذاكرة أو عدم الانتباه أو الأخطاء))¹⁹.

ومضمون هذا الكلام أن الإنسان الناشئ في بيئة معينة قادر على التعبير بلغة هذه البيئة التي نشأ فيها، بمعنى أنه قادر على استيعاب معاني عدد غير متناه من جمل هذه اللغة، ليس هذا فحسب وإنما يستطيع هذا الإنسان أن يصوغ من الجمل ما لم يسبق له سماعه، ((ففي إطار الألسنية التوليدية التحويلية نسمي المقدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية تكلم اللغة بالكفاية اللغوية، وتميز بين الكفاية اللغوية وبين ما نسميه بالأداء الكلامي، فالكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية باللغة، في حين أن الأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين))²⁰، فالقدرة على إنتاج عدد لا متناه من الجمل عند تكلم اللغة أو ما يسمى الكفاية اللغوية يختلف عن الأداء الكلامي الذي يمثل في الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين، ((فالألسنية التوليدية التحويلية تحدد موضوع

دراستها بالإنسان المتكلم المستمع السوي التابع لبيئة لغوية متجانسة تماما، والذي يعرف لغته جيدا، ويمكن اعتبار المتكلم المستمع بالإضافة إلى اعتباره موضوع الدراسة الألسنية مصدر اللغة عندما يستعمل في أدائه الكلامي معرفته الضمنية بقواعد اللغة فبصورة عامة يستطيع الإنسان الذي يتكلم لغة معينة أن ينتج جمل لغته وأن يفهمها وأن يدي بأحكام عليها من حيث الخطأ والصواب في التركيب))²¹.

وهذه الرؤية الجديدة لتشومسكي اتخذت من المتكلم وكفائته اللغوية موضوعا لدراستها خلافا لما قامت عليه البنية التي ركز أصحابها على دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، كما اختلفت المدرسة التوليدية التحويلية عن المدرسة البنوية عندما أقامت الأولى تحليلاتها اللغوية على التراكيب خلافا لما قامت به البنوية حينما بحثت في السلاسل الكلامية وتقطيعها إلى وحدات دالة وأخرى غير دالة.

لقد أعادت نظرية تشومسكي صياغة الكثير من المبادئ اللسانية لأن تشومسكي قد أحاط علما بالبحوث اللسانية التي سبقتة وخصوصا بحوث البنوين والسلوكيين، فقد رفض التوليديون نظرة البنية السلوكية القائمة على مبدأ "مثير/استجابة" بما يقدم منهج تشومسكي ((وصفا رياضيا دقيقا لبعض الملامح البارزة في اللغة، وفي هذا الصدد تبرز أهمية خاصة لقدرة الأطفال على بناء جمل نحوية صحيحة منظمة واشتقاقاتها من خلال ما يسمونه من آباءهم ومن حولهم من الناس بحيث يستغلون نفس القواعد المنتظمة التي يسمونها في بناء وتركيب جمل لم يسمعوها قط من قبل))²²، وهذا هو المكون التركيبي الذي يجمع نسق من القواعد لتوليد عدد لا نهائي من الجمل لكل منها بنية سطحية وأخرى عميقة، فهذه الرؤية الجديدة لتشومسكي أتت على بنیان البنية من القواعد فقوضت دعائم وأسسها لتؤسس لنظرة جديدة تجاوزت البنية السطحية التي تكاد تفسر القدرة اللغوية تفسيرا آليا فيزيائيا بعيدا عن القصديّة، تجاوزتها إلى البنية العميقة التي تولي اهتماما كبيرا بعنصر الإبداع، وقد تركزت ثوابت البرنامج التوليدي حول نقطتين أساسا:²³

- بناء نماذج صورية واضحة لما يمثل معرفة لغة أو لغات طبيعية معينة.

- تقديم تفسير لمشكل التعلم، أو كيف يصل متكلم لغة إلى اكتساب ما يكتسبه من معرفة عن لغته، علما بأن دور التجربة اللغوية الخارجية في تشكل هذه المعرفة جد محدود.

3. اللسانيات التداولية:

من الفلسفة التحليلية خرجت اللسانيات التداولية، للنظر في اللغة من حيث استعمالها، ((فلا تكون اللغة إلا مقترنة بشكل حياة، لا لأن اللغة تواضع بين مستعمليها يتطور عبر الزمن بحسب الحاجة والمحيط، بل لأن غرض اللغة هو ذاته مؤسسة لا تنجز على انفراد ولو مرة واحدة، هذا التعالق بين اللغة والمؤسسة الاجتماعية يجعل الحالات النظرية التي يخضعها ل.ف للدرس ضمن اللسانيات التداولية، وما اللجوء إلى أمثلة الأوامر والأسئلة إلا لإخراج اللغة من اعتبارها وسيلة إخبار وتواصل فحسب، بينما هي فعل وعمل وممارسة اجتماعية))²⁴.

وقد جاءت التداولية لتؤكد على أهمية الظفر بالمعنى، فقد جاء جون سيرل ليقول: ((إذا كان السؤالان التقليديان في فلسفة اللغة هما: كيف ترتبط اللغة بالواقع؟ وما المعنى؟ فإن السؤال الآن هو التالي: كيف نصل من خلال الأصوات التي تصدرها إلى الفعل التمريزي؟ أعتقد أن سؤالي في أعماقه، والسؤالين التقليديين سؤال واحد بعينه، لأن السؤال: كيف نصل من الصوت إلى نمط الفعل التمريزي؟ هو في الحقيقة السؤال نفسه: كيف يضيف العقل المعنى على العلامات والأصوات المجردة؟ وستعطينا الإجابة عن هذا السؤال تحليلا لمفهوم المعنى نستطيع استعماله لتفسير الكيفية التي ترتبط بها اللغة بالواقع))²⁵.

لذا ارتبطت التداولية بتحليل وتفسير ما يقصده الناس من كلامهم، وليس بما تحمله الألفاظ في عباراتهم فالتداولية:²⁶

- هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم.
- وهي دراسة المعنى السياقي.
- وهي دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال.
- وهي دراسة التعبير عن التباعد النسبي

ومن هنا يكون وصول المعنى للمخاطب هو الهدف من تفعيل اللغة عبر التخاطب، ((فالتداولية ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره))²⁷.

وهذه المشاريع المعرفية المتعددة انبثقت عن كل فرع منها مفهوما من المفاهيم الكبرى للتداولية وأهم هذه المفاهيم: الاستلزام الحواري، القصديّة، الافتراض المسبق، الحجاج، نظرية الملاءمة، نظرية الأفعال الكلامية.

فصادر التداولية متعددة بتعدد مباحثها، ((فقد وضع أوستين وتلميذه سيرل نواة التداولية في حقل فلسفة اللغة العادية، إذ طورا من وجهة نظر المنطق التحليلي مفهوم "العمل اللغوي"... حيث كان أوستين أول من بحث نظرية "الأعمال اللغوية")²⁸)، فليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثقت منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده، إذ لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثقت منه، فالأفعال الكلامية مثلا مفهوم انبثقت من الفلسفة التحليلية، وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثقت من فلسفة بول غرايس، أما نظرية المحادثة فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي²⁹.

لقد نشأت التداولية في أجواء معرفية انكبت على دراسة اللغة، وفتحت فضاءات لدراسة ظواهر دلالية وتداولية كانت توسم بأنها مهيمة أو مهمشة، إذ تم الانتقال من الإرث السوسيري وتأثيرات المدرسة البنوية على اللغة إلى بروز اللسانيات التداولية وما صاحبها وانبثقت عنها من اتجاهات لسانية وظيفية أعطت الدرس اللغوي روحا جديدة لم يألفها من قبل بطريقة ممنهجة وعلمية³⁰.

ويمكن أن تلخص مهام التداولية في:

- دراسة استعمال اللغة بدلا من دراسة بنية اللغة ((التي تحولت مع البنويين إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة يؤمن بكيفية البنية اللغوية في مستواها

الصوري المجرد... في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين))³¹.

- التوليف بين اللغة والتواصل والإدراك بتقريب المفاهيم بين علم اللغة وعلم النفس المعرفي.
- تفسير جوانب الاستدلال في معالجة التواصل الشفوي "المفوضات".
- ربط شروط نجاح المفوض وأسس التفاعل الإبلاغي بينية الخطاب وتفسيره.

وبشكل عام يمكن القول أن الأنشطة التداولية تدرس مكونات التخاطب، والعناية بشروط الأقوال اللغوية كي تكون ملائمة للموقف التواصل، فالجانب التداولي يضم أثر المتلقي والموقف وهدف النص والمقام ونوع المعلومة المطروحة وأنواع التفاعل، وأشكال السياقات وكيفية التواصل وغير ذلك مما يختص بالعلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات³².

وقبل أن ننهي الحديث عن مناهج البحث اللغوي لدى الغرب لا بد أن ننوه بأن هذه المناهج يخدم بعضها بعضاً ويأخذ بعضها من بعض في مناقشة وتحليل الكثير من القضايا اللغوية، ((فالحلل لما يجري على مستوى البحث اللغوي سيلاحظ بدون شك سرعة تعاقب النظريات وكثرة المصطلحات وكثرة المفاهيم، ولكن رغم هذا الاختلاف في الرؤى وأحياناً الصراع بين المدارس فهناك مكتسبات على مستوى المنهج والمفهوم لا يمكن إنكارها، ففاهيم مثل الفونيم والصفات المميزة والدليل اللغوي والمورفيم والوظائف اللغوية والمحور الخطي والمحور التعويضي... لا يمكن لأي مدرسة من المدارس أن تستغني عنها))³³.

المبحث الثاني: نظرة المحدثين للتراث النحوي:

لا شك أن قضية التراث اللغوي العربي من القضايا الجوهرية في الفكر اللغوي العربي المعاصر، لكن إذا سلمنا بمشروعية البحث في التراث فما جدوى هذا البحث؟ هل نبحث في التراث استنطاقاً للماضي؟ أم توصيفاً للحاضر؟ أم استشرافاً للمستقبل؟ هذا ما جعل الدارسين العرب يرسمون تصورات متباينة حول كيفية تناول هذا التراث.

ففي عصر النهضة العربية الحديثة لم يستطع الدارسون العرب -في دراساتهم- أن يتجاوزوا قضايا الأدب العربي ومناهجه النقدية، وهذا ما ساهم في تأخر ظهور علم اللغة بمفهومه الحديث، فلم تعرف علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة أي تغيير نظري أو منهجي، وانحصر اهتمام اللغويين في حدود نقدهم لأصول النحو العربي العامة وقواعده، ومنهج النحاة، والبلاغة القديمة في قواعدها وقوالها البيانية³⁴.

وفي هذه المرحلة انكب نقاد التراث النحوي على كشف عيوب النحو العربي، وأجمعوا على أن إصلاحه ضرورة تقتضيها مستجدات العصر، رغم أن الدرس اللساني العربي لم يقتصر على النحو وإنما يشمل جميع العلوم التي عرفها القدامى من اللغويين والنحاة والبلاغيين وحتى الأصوليين والمفسرين، وكذا المتكلمين.

أعود لأقول أن واقع الدرس اللساني العربي لم يكد يخرج عن نقده للتراث النحوي، ((فقد كاد يجمع ناقدو التراث على أن بالنحو العربي عيوباً تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة ومهمة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا، وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتى، وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيين طرق الإصلاح تبايناً يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدها ومدى سلامتها))³⁵، وقد سبق إلى هذا الدكتور مصطفى إبراهيم في كتابه "إحياء" النحو الذي يقول فيه: ((ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة، واصطنعت أصول التعليم اصطناعاً بارعاً، ليكون قريباً واضحاً، على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وضعها، فيسأل ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية))³⁶، وهذا كلام خال من العلمية لأنه حكم على قواعد النحو أنها غير لائقة، فقط لما لمس من صعوبات في تدريسها، لكن ليست الصعوبة قرينة كافية للحكم على قواعد النحو بهكذا حكم.

وعلى خطى مصطفى إبراهيم سار أيضاً مهدي المخزومي حيث دعا إلى تغيير مناهج البحث في اللغة من منطلق تيسير النحو، ((أخذ النحو ينحرف عن طريقه، وبدأ يتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، ودب إلى هذا الدرس

جذب أودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته، وصار درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول، أما الجدوى من دراسة النحو، وأما وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم))³⁷.

لكن لم يكن من السهل الإلقاء بمثل هذه المفاهيم في وسط ثقافي وعلمي يحظى بتنازع حضاري حاد بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، فمن الصعب أن يتفهم القارئ العادي وحتى الباحث الأكاديمي أن ما بين أيديهم من تراث لغوي أصيل سيحل محله وافد غربي لم تترك له الحقبة الاستعمارية في النفوس أي قبول.

ومع هذا لم يسلم الفكر العربي من التأثير بالفكر اللغوي الغربي وخصوصا انتقال المنهج التاريخي المقارن إلى الدراسات اللغوية العربية، نفلط الباحثون العرب بين النزعة الفيلولوجية الغربية وبين التراث اللغوي العربي، وفي هذا الوقت اتجه بعض الباحثين إلى محاولة ربط اللغة العربية باللغات السامية.

ومن الباحثين الذين كان لهم فرصة الاحتكاك بالدراسات الغربية الدكتور إبراهيم أنيس فقد جاء في كتابه "من أسرار اللغة"، ((أعترف أن ما كان يبدو لي في صورة مسائل لغوية قد أصبح الآن يتمثل لي في صورة مشاكل لغوية...ذلك بعد أن اتصلت بدراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليلة الشأن، فقد نهضت الدراسات اللغوية المقارنة في جامعات أوروبا نهضة عظيمة، خلال هذا القرن))³⁸.

من هنا كان منطلق إبراهيم أنيس تاريخي مقارن لا غير، ويتجلى هذا في حديثه عن الإعراب في العربية فقد تساءل عنه بقوله: ((كيف اختصت اللغة العربية بهذا الإعراب؟ وكيف فقدته كل لهجاتها الحديثة التي ليست إلا تطورا لها؟))³⁹.

وبأسلوب آخر أقرب إلى التهمك منه إلى اللغة العلمية يقول: ((لو أن أمرا نزل من السماء ينهى الناس عن الإعراب وينذرهم بالبحيم وسوء المصير إن استمسكوا به، ما كان هذا في رأيي كافيا للقضاء على كل ظواهر الإعراب من ألسنتهم جميعا كما نرى الآن))⁴⁰، ثم يتهم النحاة

باختراعه ونظمه ((كيف إذا نشأ هذا الإعراب الذي نظمناه لنا النحاة وألفوا لنا فيه المجلدات الضخمة؟))⁴¹.

لقد رأى إبراهيم أنيس هذا الرأي في الإعراب من وجهة نظر زمانية، فعاب على الأولين من الفصحاء ما عيب على اللاحنين من بعدهم، نخلط بين مرحلتين من حياة اللغة العربية، مرحلة متقدمة جدا هي مرحلة اللغة الفصيحة المنطوقة على السليقة، ومرحلة متأخرة جدا أضحت فيها هذه اللغة الفصيحة عبارة عن شتات من اللهجات بعيدة عن كثير من خصائص اللغة العربية الأصلية وليس الإعراب فقط.

ومن وجهة نظر اللسانيات فإن هذا الرأي غير علمي وغير موضوعي، فهو مخالف لمبدأ الزمانية والتزامنية الذي جاء في ثنائيات دي سوسير مؤسس علم اللغة الحديث.

لكن إذا تأملنا في كتاب إبراهيم أنيس "من أسرار اللغة" يتبين أن هذا الكلام الكبير في حق الدراسات اللغوية العربية نابع من تصوره للغة وموقفه من التعقيد حيث يقول: ((يجب إذن أن ننظر إلى اللغة على أنها أمر معنوي لا وجود له إلا متصلا بالإنسان، ومن الخطأ البين أن ننظر إليها على أنها مجموعة من كتب النحو والمعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس))⁴²، ليس هذا فقط بل يسترسل في مهاجمة الاستقراء والتعقيد الذي هو مناط كل معرفة علمية فيقول: ((وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ في اللغة يجدر بنا ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة، أو هل هو يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا؟ بل الواجب حين نسمع قولاً ونريد الحكم عليه أن نتساءل: هل استخراج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كونه هو بنفسه، وعلى أي قول قاس هذا؟))⁴³.

ما تقدم من كلام إبراهيم أنيس يؤكد أنه يميل إلى تعزيز مكانة اللهجات العامية على حساب الفصحى وهذا نابع من توظيف فهمه للمفهوم اللساني القائل بأن اللسانيات هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة اللسان البشري عامة، فأراد ومن نهج نهجه أن يجعل من دراسة العامية مطلباً حضارياً، لكن اهتمام اللسانيات باللهجات وعدم تفضيلها للغة الرسمية أو الفصحى على اللهجة لا يعني تشجيع العامي على حساب الفصحى وإنما اعتبار اللهجة نظام من العلامات خاص بجماعة من

المتكلمين يربطهم عرق معين أو إقليم حدد، وهذا النظام من العلامات قابل للدراسة على اعتباره لغة التواصل الخاصة بالجماعة الناطقة به.

كما أن إبراهيم أنيس لم يفرق في كلامه عن العامي والفاصح بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي التي أشار إليها تمام حسان في كتابه مناهج اللغة بين المعيارية والوصفية، ((ناحيتا الاستعمال اللغوي والبحث اللغوي، فالاستعمال اللغوي ووظيفة المتكلم والبحث اللغوي ووظيفة الباحث، والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس. والاستعمال باعتباره تطبيقا يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتباره تفتيشا يستخدم الاستقراء ليصل منها إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث))⁴⁴.

كما يحدد تمام حسان فروقا بين المتكلم والباحث هي:⁴⁵

- المتكلم: صاحب عادات نطقية معينة يحددها العرف.
- الباحث: الباحث صاحب منهج معين تحدده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة.
- المتكلم: له استجابة لقواعد يراعيها في الكلام ولا يستطيع إدراكها لا جملة ولا تفصيلا.
- الباحث: له طريقة يصل بها إلى استخراج هذه القواعد.
- المتكلم: خاضع للعرف.
- الباحث: خاضع للمنهج.
- المتكلم: يستخدم أدوات لا يعرفها.
- الباحث: يستخدم أدوات للكشف عن أدوات المتكلم.
- المتكلم: لاعب شطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرقعة.
- الباحث: ملاحظ للعبة عن قرب يكشف عن قوانينها وأصول لعبها.
- المتكلم: نشاطه معياري.
- الباحث: نشاطه وصفي

ومجمل القول أن هذه المرحلة من حياة الدراسات اللغوية الحديثة تميزت بميلاد تيار ثقافي و فكري عام اجتمع أصحابه على هدف واحد هو نقد النظرية النحوية التقليدية وأصبحت المفاهيم

الرائجة في الخطاب اللساني العربي لا تخرج عن "تيسير النحو"، "إصلاح الكتابة العربية"، "الموازنة بين اللهجات العامية والفصحى"، "تيسير العربية لترقيتها"....إلخ، وهذا ما جعل الكثيرين يتصورون أن ما ظهر عند العرب من أفكار في مجال البحث اللغوي ولم يتوافق مع ما وصل إليه الغربيون فلا قيمة علمية له، ((ومما ساهم في إعاقه النهضة اللسانية في أوساطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية اطراد الظن بأن اللسانيات إنما تستمد طرفتها وربما شرعيتها من عكوفها على دراسة اللهجات، ولئن كان علم اللهجات بمثابة الميثاق الفعلي الذي جسمت به اللسانيات رفضها لتصنيف اللغات على سلم معياري، فأثبتت به أن الكلام البشري أيا كان وحيثما كان هو مدار علم اللسان، لأنه منظومة اختبارية في حد ذاتها تستوجب التشريح العلمي وتقتضي المواصفة الموضوعية، فإن ازدهاره في أوساطنا العربية في وقت من الأوقات قد وظفه بعض المستشرقين وبعض اللسانيين العرب توظيفاً خرج به عن مقاصده العلمية الخالصة فولج به اعتبارات أخرى مغايرة))⁴⁶.

وبالرغم من الاهتمام الكبير باللسانيات في المجتمعات الغربية، ظلت الثقافة العربية بعيدة عن إدراك هذه المعرفة الجديدة، فلا تراها إلا بمنظور الترف الفكري أو العلم الكمالي، ويصف الدكتور تمام حسان هذه المرحلة فيقول: ((وحين كنت أتولى تدريس الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة فيما بين عامي 1953 و 1959 كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو إلى التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة))⁴⁷، فهذه الشهادة توحى بإحجام الدارسين العرب عن الدرس اللساني ردحا من الزمن، ولم يكن الاهتمام باللسانيات ومناهجها ونظرياتها المختلفة ليبدأ في الثقافة العربية فعليا إلا في بداية السبعينيات من القرن العشرين⁴⁸، وذلك لما واجهه البحث اللساني العربي من عقبات، ((فبينما اقتضت الثورة اللسانية من الجامعات أن تمد طلبتها في العلوم الإنسانية بحد أدنى من العلوم الدقيقة...يلاحظ باستغراب وحيرة تخلف ركب الفكر العربي في حلبة علوم اللسان...وأول ما قد يلوح لنا عائقا أمام نهضة الإشعاع اللساني في الوطن العربي سبب غريب الشأن يكاد ينطق بالتناقض، ألا وهو اكتمال علوم اللغة عند العرب))⁴⁹.

والأدهى من ذلك أن اكتمال العلوم هذا مما نستجمعه من إرث لغوي لا يزال معتمداً في دراسة اللغة العربية، والمصدر الرئيسي لمناهج التدريس كلها، بالإضافة إلى كونه لصيق الثقافة العربية، وعلى صلة بالعلوم الشرعية على وجه الخصوص.

لا نستطيع أن ننكر أن العرب عكفوا على دراسة لغتهم واستكناه أسرارها وظواهرها بدافع ديني وقومي فتسنى لهم ضبطها وتعيين قواعدها، لكن ((لما انتهى عصر الاستشهاد وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطرار فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل وبدأ القول بالوجوب والجواز وأصبحت القواعد سيدة النصوص))⁵⁰.

لذا فإن ((إعادة قراءة التراث اللغوي عند العرب أمر واجب على الدارسين والباحثين الغيورين من أبناء العربية في كل مكان وزمان لتبقى هذه الأعمال منبعاً ثرياً، ومعينا لا ينضب، وتأصيلاً للدراسات اللغوية العربية المعاصرة وإحياء لهذه الدراسات ولأصحابها الذين نهضوا بها على مدار الزمان))⁵¹.

لكن إعادة قراءة التراث اللغوي ليست وليدة لحظة الاحتكاك باللسانيات الغربية بل يمكن أن نردها إلى:

- محاولة قراءة النحو العربي من الداخل، وإعادة النظر في أصوله ومفاهيمه الأساسية، وقد كان ابن مضاء القرطبي سباقاً لهذا في كتابه "الرد على النحاة".
- قراءة المستشرقين من منطلق المقارنة بين النحو العربي والنحو الغربي القديم، وأبرز مؤلف يمكن ذكره في هذا المجال "فيلولوجيا اللغات السامية" لبروكلمان.
- وأخيراً قراءة النحو العربي انطلاقاً من بنوية دي سوسير في أوروبا والبنوية الأمريكية لبومفيلد وكذا التيار التوليدي فيما بعد.

في الواقع إن في الفترة -ما بين جمع اللغة إلى تقنين وتقعيد القواعد- جهود جبارة للغويين العرب في الدرس اللغوي، خلّفت مادة غزيرة عُنيّت بالدراسة، وفروعاً شتى من علوم اللغة، لكن خلال هذه الفترة التاريخية لم يكن للفكر العربي ولا لغير الفكر العربي أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم، فلم تكن هناك ضوابط للبحث ولا طرقاً لتوجيه الباحثين أو بالأحرى لم تتضح مناهج البحث في اللغة كما هي اليوم، ولم يتأت للباحث من أدوات البحث ما هو موفور اليوم.

نعم، ((لقد كانت دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة، ومشاهدة الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتنتأى إلى حد كبير عن المعيار... ثم وضع حد فاصل انتهى عنده عصر الاحتجاج، وجاء وقت كان الرواة عنده قد أفرغوا ما يجعبتهم، وبذا جفت روافد الرواية... فوجد النحاة أنفسهم وجها لوجه مع تجربة جديدة، هي أن يتكلموا في النحو دون الاعتماد على روايات جديدة... وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضاً))⁵².

فإذا نظرنا إلى تاريخ النحو العربي نجده قد بدأ تحليلاً لما قالته العرب، بمعنى أنهم كانوا يبحثون في استعمالات اللغة، وفي مرحلة متقدمة صاغوا القواعد والقوانين التي تضمن صحة وسلامة لسانهم حتى وصل بهم الأمر إلى أن قالوا إنما النحو قياس يتبع.

فأما الرعيل الأول من اللغويين فقد جمعوا اللغة من أفواه الأعراب فكانوا واصفين للغة واستعمالاتها، وأما اللاحقون من النحاة فقد قعدوا قواعد ووضعوا قوالب لتكون معياراً لسلامة اللسان، وهذا ما دفعهم إلى القول بأن النحو قد نضج حتى احترق.

و نحن في هذا البحث لا نزيد التأريخ للنحو العربي ولا نزيد أن نستنسخ ونكرر ما بات راسخاً من الأبواب النحوية المعروفة في كتب النحو جميعها، بل غايتنا من هذا البحث أن نشد الأ نظار نحو أهمية الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة.

المبحث الثالث: ربط النحو العربي بالمنهج الحديثة.

ترتبط النظريات العلمية حيال ظهورها بالمحيط الاجتماعي الذي تنشأ فيه، وعلم اللغة كغيره من العلوم لم يخرج عن هذه القاعدة، ومن المؤكد أن هذه الظروف المحيطة تساهم بشكل أو بآخر في رسم خطته وتحديد مناهجه.

ورغم وهن الدراسات التاريخية المقارنة التي تميز بها القرن التاسع عشر إلا أنها تعد خطوة هامة نحو استقلال المنهج في الدراسات اللغوية، فقد كانت دراسة اللغة قبل هذا جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة، لكن الشكوى من عسر النحو القديم وافتقاره إلى النظرة العلمية المقنعة دفع الباحثين إلى القطيعة مع هذا المنهج، والبحث عن رؤية جديدة أساسها العلمية والموضوعية، فكانت اللسانيات الوصفية الأقرب إلى الموضوعية والدقة العلمية، والمقصود بالوصفية في النحو ((الاكتفاء بوصف الكلام من الناحية النحوية، دون الوصول إليها تأويلاً وتعليلاً، ونبد الزيادة التي أفسدت هذا العلم))⁵³.

فقد اتخذت اللسانيات الوصفية من نقد الدراسات التقليدية للنحو مسوغاً لمشروعيتها وأحقيتها بتحويل مسار الدراسات اللغوية وتجاوز هنات اللسانيات التاريخية، خصوصاً بعد أن وجدت أفكار اللساني دي سوسير رواجاً كبيراً وانتشاراً واسعاً في أوروبا بداية القرن العشرين.

ومن النقائص التي استدركها الوصفيون الغربيون على النحو المعياري:⁵⁴

- ١ - الذاتية بمعنى تحديد القواعد وفقاً للدارس نفسه بناء على فهم المعنى أولاً.
- ٢ - التركيز على التعليل عند تفسير الظاهرة اللغوية اعتماداً على تصورات غير لغوية بدل الملاحظة.
- ٣ - اعتماد الجملة الخبرية أساساً لأقسام الكلم أدى إلى إقصاء الأنماط الأخرى من الكلم واعتبارها أشكالاً منحرفة من الجملة الخبرية.
- ٤ - اعتماد المنطق الأرسطي الخاص باللغة اليونانية في تحليل اللغات الأوروبية دون مراعاة خصوصية كل لغة.

- ٥ - لم يميز النحو التقليدي بين التمثيل الصوتي والتمثيل الخطي للغة فخلط بين نظام اللغة المنطوقة ونظام اللغة المكتوبة.
- ٦ - اخلط بين مستويات التحليل (الصرفي والنحوي والصوتي٥٠).

وقد ظل المنهج الوصفي ناقما على النحو التقليدي، ساعيا إلى توجيهه بما يوافق البحث العلمي الموضوعي الذي قالت به لسانيات دي سوسير، و((اللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم النحو التقليدي، ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء، والذي نود أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو غربي أيضا))⁵⁵.

لكن هذا لم يمنع من انتقال التجربة الوصفية الغربية إلى حقل الدراسات اللغوية العربية حيث دخلت مفاهيم جديدة وأصبح الحديث عن الموضوعية في مقابل الذاتية، وعن الوصفية في مقابل المعيارية، واقتنع جل الباحثين بأن التفكير اللغوي المعاصر لا مناص له من الملاحظة والوصف، وهذا ما تمليه طبيعة دراسة الظاهرة اللغوية.

حقا، ((لقد ظهر المنهج الوصفي في الدرس اللغوي في العالم الغربي غير أن العلماء العرب الذين كتبوا فيه مقالات وكتبا، وربما رسائل جامعية، لم يصلوا فيما كتبه إلى إقرار "منهج وصفي" كان من شأنه أن يؤثر في الدرس النحوي))⁵⁶.

ومن الصعوبات التي واجهت الباحثين اللسانيين العرب مشكلة اللغة العلمية والمصطلحات، وذلك راجع إلى التميع الدلالي الذي أصيبت به المصطلحات، فصارت تدل على مدلولات غير واضحة دون ما دقة وضبط في تأدية المعاني، إضافة إلى هذا أخطاء في الأصول المنهجية أو في تطبيقاتها على المبحث العلمي، ((وأهم الأخطاء المنهجية الشائعة اليوم في الأوساط العلمية العربية تنوزع في هذه الآونة على نوعين من البيئات: البيئة التقليدية التي حافظت على التقاليد الدراسية، والبيئة التجديدية التي نشأت عن احتكاك العرب بالحضارة الغربية الحديثة))⁵⁷.

لقد واصلت البيئة التقليدية دراستها للغة بنفس المناهج الموروثة عن المتقدمين من اللغويين لكنها أصيبت بثيء من المعيارية عندما اهتمت بالعلل التعليمية وعدم التفاتها للعلل القياسية وأسرار الظواهر اللغوية الكامنة.

أما البيئة التجديدية فقد اختارت لبحثها مناهج وصفية واستقرائية وتحليلية لكنها لم تسلم من تسرب الأوهام الفيولوجية التي سادت الأوساط العلمية الغربية فالبحوث العربية المعاصرة لم تتجاوز البحث فيما يمكن أن يكون من علاقة بين اللسانيات والتراث العربي، فهذه العلاقة كانت محور الدراسات اللسانية العربية الحديثة، ومن المؤسف أن هذه البحوث لم تخرج عن إحدى المساعي الأربع التالية:

- ✓ فهي إما أن تنتصر للسانيات على حساب النحو العربي القديم.
- ✓ وإما أن تسعى لإنصاف النحو العربي من اللسانيات.
- ✓ وإما أن تبحث عن مفاهيم لسانية في النحو العربي.
- ✓ وإلا فهي تقارب بين آراء النحاة العرب واللسانيين الغربيين.

لكنها لم ترق إلى تأسيس نظرية لسانية عربية ضمن إطار ابستمولوجي محدد، رغم المحاولات الكثيرة والدعوات لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي خصوصا بعد اطلاع الباحثين العرب على المفاهيم التأسيسية للسانيات الأوروبية والأمريكية، فلا يخفى على كل من ألم بثيء من هذا العلم ((الفراغ المهول الذي يوجد الآن في صلب الدراسات العربية المتعلقة بعلم اللسان البشري العام... والفراغ المذكور يكاد يكون خلاء مطلقا))⁵⁸.

ولعل من أخطر ما عاق ازدهار الوعي اللساني في أوساطنا العلمية ((معركة الوصفية والمعيارية في المعرفة اللغوية، بل على وجه التحديد ما لابسها من خلط منهجي وتحريف مبدئي، تولدت عنهما مجموعة من المشاكل الزائفة أربكت دعاة المعيارية، وأرهقت أنصار الوصفية... فلا أنصف العربية من ظنوا أنهم حراسها، ولا خدم اللسانيات من انبروا روادها))⁵⁹.

ومن رواد الوصفيين العرب الدكتور تمام حسان الذي أبلى بلاء حسنا في هذا المضمار خصوصا في مؤلفاته "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة بين المعيارية والوصفية" وأول ما أكد عليه هو

حاجة اللغة إلى منهج مستقل لدراستها، ((وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات وجدنا أن من الممكن أن نستقل بمنهجها عن مناهج العلوم، ويأخذ منهجها في اعتباره الشكل والوظيفة باعتبارهما أساسين من أسس بنائه يطبقان في كل فرع من فروع الدراسة اللغوية))⁶⁰.

وبكلامه هذا يرمي إلى نقطتين حساستين حاسمتين في أي دراسة علمية هما:

- الحاجة الملحة لدراسة اللغة ضمن إطار نظري منظم هو المنهج.
 - ضرورة استقلالية هذا المنهج بالقطيعة مع التفكير الفلسفي والمرجعيات النظرية الأخرى.
- أما عن موقفه من منهج القدامى فيقول: ((إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته في محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم، ولكن بعض الأخطاء المنهجية في طريقتهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد))⁶¹.

نعم، فالملاحظ أن انتقال المنهج الوصفي للدرس العربي لم يراعي فيه أصحابه خصوصية التراث العربي فما عيب على النحو الأوربي لبسه النحو العربي فقط لكونه نحواً قديماً في نظر أهله، لأن بعض الباحثين العرب ساروا على خطى الوصفيين من الغربيين فسلخوا بأن ما صح من نقد الأوروبيين لنحوهم التقليدي ينسحب أيضاً على النحو العربي، كما أن البحوث والدراسات التي نقلت المنهج الوصفي للدرس اللغوي العربي لم تكن منصفة فهي لا تولي اهتماماً لكثير من الجوانب الوصفية في النحو العربي القديم، وأهم ما جاء في مؤلفات هذه المرحلة نقودات وجهت للنحو العربي القديم تحورت حول:

1. تحديد البيئة الزمانية والمكانية للغة المدروسة:

يعيب المحدثون على القدامى تحديد رقعة الفصاحة وعصر الاحتجاج، أي أن النحو العربي لم يسمح بالتعميد إلا للغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة وقبائل خصت بكونها لم تتأثر بحياة الحضرة.

لكن لو عدنا إلى مرحلة جمع اللغة نجد أنها أخذت من أفواه العرب الفصحاء مباشرة ولم يكن فرض الحدود الزمانية والمكانية أمرا ذاتيا من الباحث بقدر ما كان عزلا للظاهرة اللغوية المراد دراستها "الفصحى من اللغة الذي لم يتغير ولم يتبدل بتغير وتبدل النسيج الاجتماعي" فإذا كان البحث اللغوي المعاصر يعتبر اللغة ظاهرة اجتماعية ويهتم بعدم الخلط بين اللهجات حين دراستها فلماذا يعيب على العرب تحديد الرقعة المكانية والحقبة الزمانية عند دراستهم للغتهم، إن تحديد اللغويين العرب للزمان والمكان غايته عزل الاستعمال اللغوي الفصحى عن الاستعمال اللغوي اللحن بعزل الجماعة الفصحى عن الجماعة اللحن.

2. الخلط بين مستويات التحليل اللغوي:

مما يعاب على النحاة القدامى أنهم يخلطون بين مستويات التحليل اللغوي والجمع في كتبهم بين الظواهر (النحوية، والصرفية، والصوتية...إلخ)، ((إن عدم إدراكهم لفكرة التكامل بين الفروع المختلفة للدراسات اللغوية وعدم وضوح العلاقة بين هذه الفروع في أذهانهم قد أوقعهم في تجاوز منهجي هو عدم وجود خطة أو طريقة أو منهج للبحث صالح للتطبيق على كل جوانب (الدرس في اللغة))⁶².

بمعنى أنه:

- على مستوى الصوت: نهجهم في دراسة الأصوات سليم خاضع لملاحظة النطق الفعلي والاستماع إليه كأداة أساسية في البحث الصوتي في كل مراحله.
- على مستوى الصرف: الأسلوب الغالب الافتراض والتأويل.
- على مستوى النحو: النحو هو أقل فروع العربية حظا من حيث منهجية البحث والأساليب المتبعة فيه هي:

- الفلسفة والمنطق: في نظرية العامل وما تفرع عنها.
- التأويل والافتراض: التأويل بما يتماشى مع قواعد المنطق ولو خالف ذلك منطق اللغة.
- المعيارية: تقنين النحو بقواعد لا يجب الخروج عنها.

لكن الحركة العلمية العربية كان هدفها خدمة اللغة عامة، ولغة القرآن خاصة ودون النظر في طرائق بلوغ هذا الهدف، فقد كان الباحثون يسلكون سبلا عدة مما أفقد عملهم التكامل المنهجي، ((إنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط عامة تسمح بالتحرك في إطارها والعمل بمقتضى ما تنص عليه، أو تشير إليه من مبادئ وأسس سواء أكان هذا العمل أو ذلك التحرك مرتبطا بالأصوات أم بالصرف أم بالنحو أم بغير ذلك من قضايا اللغة))⁶³.

3. التعميد لمستوى معين من اللغة خص النص القرآني والشعر:

ومن المآخذ على النحو العربي أنه لم يقعد للغة التي يستعملها الناس، وإنما قعد لمستوى معين من النظم (شعر، خطب، أمثال، نصوص قرآنية...)، وفي أطوار متعددة وهذا ما لا يرتضيه المنهج الحديث لدراسة اللغة وفي مقابل هذا وضع الدكتور تمام حسان شرطان يرتضيهما المنهج الحديث لدراسة اللغة:

❖ أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما.

❖ أن يعنى بمرحلة زمنية واحدة من مراحل التطور.

ويقدم نقدا للنحاة العرب مفاده: ((والمعروف أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحدًا وأنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نموها فلم يفتنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة كما فعل أصحاب تاريخ الأدب بتطور التعبير اللغوي الجميل فلقد اعترف مؤرخو الأدب بعصر جاهلي وآخر إسلامي ثم أموي فعباسي وهلم جرا، ولكن النحاة أخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة))⁶⁴.

لكن النحو العربي حدد مستوى اللغة التي يقعد لها فاللغة التي درسها النحاة هي النص القرآني والنصوص الشعرية والنثرية التي تحمل عربية هذا القرآن، كما أنهم قعدوا للغة التي أخذت من أفواه الأعراب، فجمع اللغة إنما كان من البوادي وهي اللغة اليومية المستعملة.

4. معيارية النحو العربي:

يعد مصطلح "المعيارية" في مقابل مصطلح "الوصفية" وليد اللسانيات البنوية التي تصنف بأنها ثورة على الدراسات اللغوية في أوروبا وخصوصا النحو المعياري الذي يعتمد إلى مبدأ تقويمي يصوب ويخطئ مستعملي اللغة، فنشاط الباحث في اللغة يتمثل في وضع معايير يتخذها المتكلم سلها لقياس ومعرفة سلامة لغته من عدمها.

غير أن انتقال مصطلح "الوصفية" إلى الواقع اللساني العربي جرّ معه مصطلح "المعيارية"، فلم يجد اللسانيون العرب بداً من إصاقه بالنحو العربي دون مراعاة خصوصية النحو العربي والظروف التي نشأ فيها، والأسباب التي دعت إليه.

وأبرز الوصفيين العرب الدكتور تمام حسان الذي يقول: ((فالغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ قد فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملة بسمه النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً))⁶⁵.

يبدو أن استخدام تمام حسان للإضافة "في عمومه" استدراك على حكمه بأن النحو العربي معياري، وما يقتضيه هذا المعنى أن في النحو العربي ما هو وصفي ولو كان نزرًا قليلاً.

لكن لو قرأنا قول تمام حسان: ((لقد تعلق الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة... فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل))⁶⁶.

أعتقد أن الإشارة إلى "النشاط الاستقرائي التحليلي للغة" يُخرج عمل النحاة من الوصف المعياري على الأقل في المراحل الأولى للدرس النحوي، أما الإشارة إلى "حيل التخريج والتأويل والتعليل" فإن كانت مراعاة للقصدية ومقتضى الحال ولم يكن فيها تعسف واستعلاء في حق اللغة فلا تعد سبباً كافياً لنعت النحو العربي بالمعيارية.

ما كان للباحثين العرب أن يتفطنوا إلى معيارية النحو العربي لولا التطور الذي شهده علم اللغة الغربي حتى استقرت مفاهيمه وأسسها على ما عرف بالمنهج الوصفي، وهذا الأخير ما كان له أن يقوم لولا تعسف الدراسات التاريخية التي كانت تعد اللغات كائنات حية شأنها في ذلك شأن الكائنات البيولوجية⁶⁷، فالمفارقة بين الدرسين اللغويين الغربي والعربي كبيرة وعجيبة في نفس الوقت، ففي حين بدأ الأول معياريا وانتهى وصفيا بدأ الثاني وصفيا وانتهى معياريا.

فإذا كانت الحال هذه، أفلا يتبادر إلى الأذهان سؤال هو أكثر من وجيه مفاده:

- لماذا انتظرنا كل هذا الوقت لنسِم الدراسات اللغوية العربية بأنها كانت وصفية في البداية ثم تحولت إلى معيارية؟

ونحن في هذا المقام لا نجد جوابا سوى القول بأن المعياريتين مختلفتين، فأما المعيارية الغربية فقد كانت متعسفة سامقة على اللغة نفسها، تميزت بالتعليل والقياس الذي في الفلسفة اليونانية وأفكار أرسطو، وأما المعيارية التي وجدت في الدراسات اللغوية العربية فكانت موجودة بالقوة لا بالفعل، لأن الغاية التي نشأت من أجلها هذه الدراسات هي التقعيد والتقنين بما يضمن سلامة اللغة التي جاء بها القرآن الكريم، وأما الوصفية في الدراسات العربية، فإننا ((لا نعدم أن تقابل من وقت إلى آخر قضايا نحوية مهمة نوقشت وحللت على أسس وصفية سليمة، ولكن يغلب أن يكون هذا الوصف مسوقا بصورة عفوية ومطبقا بصورة جزئية لا تسمح بالقول بأن المنهج المتبع في دراسة النحو العربي منهج وصفي))⁶⁸.

الاهتمام بالمبنى على حساب المعنى:

يعاب على النحو العربي أن اهتمامه بالمعنى كان على حساب المعنى، وهذا هو حال الدراسات اللغوية العربية حتى القرن الخامس الهجري، فالهدف الذي نشأت من أجله، والظروف التي نشأت فيها هي التي حددت مسارها ووجهتها الفلسفية، فجمّل الأخطاء التي سموها لحنا كانت:

- صوتية: متعلقة بالأصوات ومخارجها وصفاتها...
- صرفية: متعلقة بالجذور والزوائد واللواحق والصيغ والاشتقاق.
- نحوية: متعلقة بالإعراب والبناء، أقسام الكلم، الأبواب النحوية
- معجمية: المعنى الأساسي للمفردة فقط.

وهذه الأخطاء في مجملها عدها الوصفيون تركز على المبني وتصويباتها لا تهتم بسلامة المعنى، ((يصدق على جميع هذه الأنواع من الخطأ أنها أخطاء في المبني أولا وأخيرا ولو أدت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن نتيجة خطأ في القصد، من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبني أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء))⁶⁹.

وفي هذا المقام انتقد المنهج الوصفي النحو العربي في مستواه الإجرائي في نقاط محددة أهمها:

➤ أقسام الكلم: اعتُبرت قسمة الكلام إلى اسم وفعل وحرف قسمة لها أصول منطقية مستوحاة من الفلسفة اليونانية، وفي هذا يقول إبراهيم أنيس ((قع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق ممن جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الاسم والفعل والأداة))⁷⁰، فقدمت تقسيمات أخرى كالقسمة الرباعية لإبراهيم أنيس، والقسمة السباعية لتام حسان.

➤ نظرية العامل وظاهرة الإعراب: سبق وأن أشرت إلى طعن إبراهيم أنيس في ظاهرة الإعراب.

وأما تمام حسان فيتناول نظرية العامل قائلا: ((ما العامل إذن؟ الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكري الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح... المقصود من أية حركة إعرابية إذا هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص... والشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية))⁷¹.

فالحركات الإعرابية مرجعها إلى ما تعارف عليه مستعملو اللغة فهي لا تعود لأي مبرر منطقي.

وتأكيدا على اهتمام النحاة العرب بالمبنى على حساب المعنى يشير تمام حسان إلى قصور الدرس النحوي العربي عن تلمس مختلف المعاني المرتبطة بالتركيب اللغوي فيقول: ((والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومها لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني إنخ. ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية ومعنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل))⁷².

لكن قصور الدرس النحوي هذا استدركته دراسات لاحقة تمثلت في ظهور علم المعاني الذي ضم مباحث اهتمت بمعنى الجملة في عمومها كان أبرزها الخبر والإنشاء والتقديم والتأخير والذكر والحذف... وغيرها.

كما أن الباحثين الذين حاولوا تقديم اللسانيات كوافد جديد للقراء العرب ألفوا كتباً يتصف الكثير منها بصفات غير محمودة:⁷³

- إن مؤلفي هذه الكتب ليسوا من فرسان الميدان، فأكثرهم تخصصوا في علم الاجتماع، أو علم النفس أو تاريخ الأدب وقل من تخصص في علم اللسان البشري.
- اقتصر هذه الكتب على المفاهيم والمناهج التي تعتبر الآن في أوروبا وأمريكا مفاهيم تجاوزتها الانقلابات العلمية.
- عدم التفاتها إلى النقائص والأخطاء التي احتوت عليها الآراء والنظريات الأوربية القديمة منها والحديثة، ومن ثم يتضح عدم إلمام بعض المؤلفين لا بأصول هذا العلم وجزئيلته فحسب، بل حتى بالمشاكل التي يطرحها وبال حلول التي يقترحها علماءه.
- التناسب الوضعي الذي يوجد بين علم اللسان الحديث وعلم اللسان العربي الذي وضعه العلماء العرب في أواخر القرن الأول الهجري، فهذا التناسب بين الأوضاع المنهجية والعلمية التي امتاز بها فكر الخليل ومن تابعه وبين الأوضاع العلمية الحديثة جدير بالدراسة.

وقبل أن نختتم هذا البحث نود أن نبين أن عملية إسقاط المفاهيم المتداولة في الدرس اللغوي الغربي على اللغة العربية لا بد أن يراعى فيه خصوصية هذه اللغة والظروف التي نشأت فيها لأن ((تجديد تعليم النحو في العربية لا يستطيع أن يكون مسيرا كل المسيرة ما يجري في اللغات الغربية، وذلك لانفراد لغتنا ببعض الخصائص التي لها أثر عميق على المستوى التعليمي))⁷⁴.

خاتمة:

لا شك أن الدراسات التاريخية المقارنة التي تميز بها القرن التاسع عشر تعد خطوة هامة نحو استقلال المنهج في الدراسات اللغوية، فقد كان البحث اللغوي قبلها مجرد أبواب وفصول تتناولها كتب الفلسفة، لكن الشكوى من عسر النحو القديم وافتقاره إلى النظرة العلمية المقنعة دفع الباحثين إلى انتقاد هذا المنهج والدعوة إلى القطيعة مع كل ما هو قديم، والبحث عن رؤية جديدة أساسها العلمية والموضوعية، فكانت اللسانيات الوصفية الأقرب إلى الموضوعية والدقة العلمية.

وفي عصر النهضة العربية الحديثة تميز الدارسون العرب -في دراساتهم اللغوية- بعجزهم عن تجاوز قضايا الأدب العربي ومناهجه النقدية، وقد أدى ذلك إلى تأخر ظهور علم اللغة بمفهومه الحديث، فلم تعرف علوم اللغة العربية في مجملها أي تغيير نظري أو منهجي، وانحصر اهتمام اللغويين في حدود تقديم لأصول النحو العربي العامة وقواعده، ومنهج النحاة، والبلاغة القديمة في قواعدها وقولها البيانية، فقد انكب نقاد التراث النحوي على كشف عيوب النحو العربي، وأجمعوا على أن ضرورة إصلاحه، رغم أن الدرس اللساني العربي لم يقتصر على النحو وإنما يشمل جميع العلوم التي عرفها القدامى من اللغويين والنحاة والبلاغيين وحتى الأصوليين والمفسرين، وكذا المتكلمين.

لكن الحركة العلمية العربية كان هدفها خدمة لغة القرآن خاصة دون النظر في طرائق بلوغ هذا الهدف، مما حتم على الباحثين أن يسلكوا سبلا عدة مما أفقد عملهم التكامل المنهجي، فلم يستطيعوا وضع نظرية تسمح بالتحرك في إطارها والعمل بمقتضاها.

إن انتقال المنهج الوصفي للدرس العربي لم يراعي فيه أصحابه خصوصية التراث العربي فما عيب على النحو الأوربي لبسه النحو العربي فقط لكونه نحوا قديما في نظر أهله، لأن بعض الباحثين العرب ساروا على خطى الوصفيين من الغربيين فسلموا بأن ما صح من نقد الأوربيين لنحوهم التقليدي ينسحب أيضا على النحو العربي، كما أن البحوث والدراسات التي نقلت المنهج الوصفي للدرس اللغوي العربي لم تكن منصفة فهي لا تولي اهتماما لكثير من الجوانب الوصفية في النحو العربي القديم.

الهوامش:

¹ عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الطبعة الثانية، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1986، ص 16/15.

² عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، دون ط، تونس: الدار التونسية للنشر، 1986، ص 30.

³ التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 16.

⁴ التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 16.

⁵ أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 121.

⁶ عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، دون ط، الجزائر: دار الآفاق، 2007، ص 07.

⁷ أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعدي زويي، دون ط، الجزائر: دار الآفاق، ص 10.

⁸ فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، الطبعة الثالثة، بغداد: دار آفاق عربية، 1985، ص 19.

⁹ علم اللغة العام، ص 19.

¹⁰ علم اللغة العام، ص 21.

- ¹¹ علم اللغة العام، ص 27.
- ¹² اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 31.
- ¹³ مبادئ في اللسانيات العامة، ص 24.
- ¹⁴ جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 39.
- ¹⁵ جفري سامسون: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة: محمد زياد كبة، دون ط، السعودية: مطابع جامعة الملك سعود، 1980، ص 51.
- ¹⁶ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 184.
- ¹⁷ علم اللغة العام، ص 19.
- ¹⁸ اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 31/30.
- ¹⁹ نظرات في النظرية التركيبية، ص 12.
- ²⁰ ميشال زكريا: الألسنية التوليدية التحويلية، الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1986، ص 07.
- ²¹ الألسنية التوليدية التحويلية، ص 09/08.
- ²² نظرية تشومسكي اللغوية، ص 31.
- ²³ الفهري، عبد القادر الفاسي: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1989، ص 15.
- ²⁴ لودفيك فتغنشتاين: تحقيقات فلسفية، ترجمة: عبد الرزاق بنور، الطبعة الأولى، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2007، ص 90.
- ²⁵ جون سيرل: العقل واللغة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2006، ص 205/204.
- ²⁶ جورج يول: التداولية، ترجمة: قصي العتاي، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 20010، ص 20/19.
- ²⁷ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، الطبعة الأولى، بيروت: دار الطليعة، 2005، ص 16.
- ²⁸ فيليب بلانشية: التداولية من أوستين إلى غوفان، ترجمة: صابر الحباشة، الطبعة الأولى، سوريا: دار الحوار، 2007، ص 20.

- ²⁹ التداولية عند العلماء العرب، ص 17.
- ³⁰ بشرى البستاني: *التداولية في البحث اللغوي والنقدي*، الطبعة الأولى، لندن، مؤسسة السياب، 2012، ص 36.
- ³¹ التداولية عند العلماء العرب، ص 28
- ³² التداولية في البحث اللغوي والنقدي، ص 38.
- ³³ مصطفى حركات: *اللسانيات العامة وقضايا العربية*، الطبعة الأولى، بيروت: المكتبة العصرية، 1998، ص 113.
- ³⁴ مصطفى غلفان: *اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة*، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: المدارس للنشر والتوزيع، 2006، ص 134.
- ³⁵ عز الدين المجذوب: *النوال النحوي العربي*، الطبعة الأولى، تونس: دار محمد الحامي، 1998، ص 12/11.
- ³⁶ إبراهيم مصطفى: *إحياء النحو*، دون ط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 14.
- ³⁷ مهدي المخزومي: *في النحو العربي نقد وتوجيه*، الطبعة الثانية، بيروت: دار الرائد العربي، 1986، ص 15/14.
- ³⁸ من أسرار اللغة، ص 04.
- ³⁹ من أسرار اللغة، ص 215.
- ⁴⁰ من أسرار اللغة، ص 216.
- ⁴¹ من أسرار اللغة، ص 216.
- ⁴² من أسرار اللغة، ص 41.
- ⁴³ من أسرار اللغة، ص 41.
- ⁴⁴ تمام حسان: *اللغة بين المعيارية والوصفية*، الطبعة الرابعة، القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص 12.
- ⁴⁵ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 13/12.
- ⁴⁶ اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 16.
- ⁴⁷ تمام حسان: *اللغة العربية معناها ومبناها*، دون ط، المغرب، دار الثقافة، 1994، ص 07.
- ⁴⁸ اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 144.
- ⁴⁹ اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 12/ 11.
- ⁵⁰ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 12.

- ⁵¹ حسام البهنساوي: التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2004، ص 09.
- ⁵² اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 44.
- ⁵³ إبراهيم السامرائي: النحو العربي في مواجهة العصر، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، 1995، ص 13.
- ⁵⁴ انظر: النحو العربي في مواجهة العصر لإبراهيم السامرائي ص 24/23 واللسانيات في الثقافة العربية لحافظ إسماعيلي علوي. ص 226/225.
- ⁵⁵ النحو العربي في مواجهة العصر، ص 22.
- ⁵⁶ النحو العربي في مواجهة العصر، ص 10.
- ⁵⁷ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 16.
- ⁵⁸ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 08.
- ⁵⁹ اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 14/13.
- ⁶⁰ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دون ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1990، ص 29.
- ⁶¹ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 12.
- ⁶² كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دون ط، القاهرة: دار غريب للنشر، 2005، ص 314.
- ⁶³ كمال بشر التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 315/314.
- ⁶⁴ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 14.
- ⁶⁵ تمام حسان: اجتهادات لغوية، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص 13.
- ⁶⁶ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 13.
- ⁶⁷ اللسانيات النشأة والتطور، ص 119.
- ⁶⁸ التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 320.
- ⁶⁹ اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12.
- ⁷⁰ من أسرار اللغة، ص 279.
- ⁷¹ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 57.
- ⁷² اللغة العربية معناها ومبناها، ص 16.
- ⁷³ بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 10/09.

⁷⁴ اللسانيات العامة وقضايا العربية، ص 118.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم السامرائي: النحو العربي في مواجهة العصر، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، 1995.
- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دون ط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعدي زويبي، دون ط، الجزائر: دار الآفاق.
- بشرى البستاني: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، الطبعة الأولى، لندن، مؤسسة السياب، 2012.
- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دون ط، المغرب، دار الثقافة، 1994.
- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الرابعة، القاهرة: عالم الكتب، 2000.
- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دون ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1990.
- تمام حسان: اجتهادات لغوية، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب، 2007.
- جفري سامسون: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة: محمد زياد كبة، دون ط، السعودية: مطابع جامعة الملك سعود، 1980.
- جورج يول: التداولية، ترجمة: قصي العتايي، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

- جون سيرل: العقل واللغة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2006.
- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلي خليل، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985.
- حسام البهنساوي: التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2004.
- عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، دون ط، الجزائر: دار الآفاق، 2007.
- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الطبعة الثانية، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1986.
- عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، دون ط، تونس: الدار التونسية للنشر، 1986.
- عز الدين المجدوب: المنوال النحوي العربي، الطبعة الأولى، تونس: دار محمد الحامي، 1998، ص 12/11.
- فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، الطبعة الثالثة، بغداد: دار آفاق عربية، 1985.
- الفهري، عبد القادر الفاسي: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1989.
- فيليب بلانشية: التداولية من أوستين إلى غوفان، ترجمة: صابر الحباشة، الطبعة الأولى، سوريا: دار الحوار، 2007.
- كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دون ط، القاهرة: دار غريب للنشر، 2005.

-
- لودفيك فتغنشتاين: تحقيقات فلسفية، ترجمة: عبد الرزاق بنور، الطبعة الأولى، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، الطبعة الأولى، بيروت: دار الطليعة، 2005.
 - مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، الطبعة الأولى، بيروت: المكتبة العصرية، 1998.
 - مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: المدارس للنشر والتوزيع، 2006.
 - مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، بيروت: دار الرائد العربي، 1986.
 - ميشال زكريا: الألسنية التوليدية التحويلية، الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1986.